الجدول الثاني

توزيع الاستثمارات في العام ١٩٦٩

	بملايين الليرات	بالمئة (٪)
— اعادة استثمار الارباح وغيرها من استثمارات اصحاب المؤسسات الصناعية	٢٩٣	٪ ٤٦
— قروض من البنك الصناعي للانماء	٢٠٦	٪ ٣٣
— مساعدات من البنك الصناعي للانماء	٣١	٪ ٥
— استثمارات من بنوك او مصادر اخرى	١٠٠	٪ ١٦
المجموع	٦٣٠	٪١٠٠

المصدر : **اسرائيل اكونوميست** ، نيسان ١٩٧٠ ، ص ٨٠ .

ان اعادة استثمار الارباح المحققة في القطاع الصناعي لم تبلغ الا ٤٦ بالمئة (وهي تعادل ٢٩٣ م.ل.) من مجموع الاستثمارات في هذا القطاع ، وهذا المبلغ غير كاف للتعويض عن استهلاك وتدني القيمة الفعلية لرأس المال . فيجب ان تبلغ ٣٥٠ م.ل. على أساس تقدير استهلاك رأس المال بنسبة ٧ بالمئة من مجموع الاستثمارات (٥٠٠٠ × ٠،٠٧ = ٣٥٠ م.ل.) . هذا يبين ان الصناعة لم تستطع وحدها ان تؤمن هذا المبلغ . يبقى اذا ٣٥٠ — ٢٩٣ = ٥٧ م.ل. لسد النقص الذي يسببه استهلاك رأس المال ولا يمكن تأمين هذا المبلغ الا من مصادر خارجية .

اذا أردنا معرفة قيمة الربح نلاحظ التالي : تبلغ أرباح الصناعة المقدرة من مصادر الحكومة الاسرائيلية عام ١٩٦٩ : ١٣٠٠ م.ل. وتبلغ الضرائب على هذه الارباح ٧٠٠ م.ل. (ان تقدير الحكومة الاسرائيلية لقيمة الارباح لا تتضمن قيمة استهلاك رأس المال) . والربح المتبقي لاصحاب المصانع : ١٣٠٠ — ٧٠٠ = ٦٠٠ م.ل. والربح الصافي الذي كان يجب تحقيقه : ٦٠٠ — ٣٥٠ = **٢٥٠ م.ل.** ولكن ما الذي يحصل في الواقع ؟ لم يستثمر اصحاب المؤسسات الصناعية الا ٢٩٣ م.ل. وليس ٣٥٠ م.ل. فالربح الصافي الذي يحققونه هو اذا : ٦٠٠ — ٢٩٣ = **٣٠٧ م.ل.** نستنتج من هذا كله ان الـ ٥٧ م.ل. المتأتية من الرأسمال الخارجي (والمعطاة من الحكومة الى اصحاب المصانع) تدخل الى جيوب اصحاب المصانع وتوضح مدى اهمية المساعدات والمنح المعطاة الى المصانع الاسرائيلية .

الاستثمارات حسب الفروع الصناعية : تتوزع الاستثمارات في القطاع الصناعي في الفترة ما بين ١٩٦٤ — ٦٧ على النحو المبين في الجدول الثالث :

الجدول الثالث

توزيع الاستثمارات في الصناعة : ١٩٦٤ — ٦٧ (بالمئة ٪)

الفروع	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧
المناجم	٢٢	١٥	١٣	١٤
المواد الغذائية والتبغ	١٥	١٨	١٥	١٤
النسيج والملبوسات والجلد	١٢	١٤	١٥	١٤
الورق والطباعة	٣	٦	٩	٦
الخشب والنجارة	٣	٤	٥	٣
المناجم غير المعدنية	١٠	٧	٩	٦
المواد الكيماوية ومشتقات البترول المكرر	١٣	٩	٦	٥